

الجمع بين حديثي

{ إن الرقى والتمايم والتولة شرك } { ومن استطاع منكم أن ينفع أخاه فليفعل } . سؤال: عن عبد الله بن مسعود -رضي الله عنه- قال: سمعت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يقول: { إن الرقى والتمايم والتولة شرك } وعن جابر -رضي الله عنه- قال: { كان لي خال يرقني من العقرب فنهى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- عن الرقى، قال: فأناه فقال: يا رسول الله، إنك نهيت عن الرقى، وأنا أرقى من العقرب. فقال: من استطاع منكم أن ينفع أخاه فليفعل } . ما هو الجمع بين أحاديث المنع والجواز في موضوع الرقى ؟ وما حكم تعليق الرقى من القرآن علي صدر المبتلى عبد الرحمن س. ف. الرياض الجواب: الرقى المنهي عنها هي الرقى التي فيها شرك أو توسل بغير الله أو ألفاظ مجهولة لا يعرف معناها. أما الرقى السليمة من ذلك فهي مشروعة ومن أعظم أسباب الشفاء؛ لقول النبي -صلى الله عليه وسلم- { لا بأس بالرقى ما لم تكن شركاً } وقوله -صلى الله عليه وسلم- { من استطاع أن ينفع أخاه فلينفعه } أخرجه مسلم رقم (2199)، كتاب السلام. خرجهما مسلم في صحيحه، وقال -صلى الله عليه وسلم- { لا رقية إلا من عين أو حمة } ؛ ومعناه لا رقية أولى وأشفى من الرقية من هذين الأمرين، وقد رقى النبي -صلى الله عليه وسلم- وُرقي. أما تعليق الرقى على المرضى أو الأطفال فذلك لا يجوز، وتسمى الرقى المعلقة [التمايم] وتسمى الحروز والجوامع، والصواب فيها أنها محرمة ومن أنواع الشرك؛ لقول النبي -صلى الله عليه وسلم- { من تعلق تميمة فلا أتم الله له، ومن تعلق ودعة فلا ودع الله له } وقوله -صلى الله عليه وسلم- { من تعلق تميمة فقد أشرك } وقوله -صلى الله عليه وسلم- { إن الرقى والتمايم والتولة شرك } . واختلف العلماء في التمايم إذا كانت من القرآن أو من الدعوات المباحة هل هي محرمة أم لا؟ والصواب تحريمها لوجهين: أحدهما: عموم الأحاديث المذكورة فإنها تعم التمايم من القرآن وغير القرآن. والوجه الثاني: سد ذريعة الشرك فإنها إذا أبيحت التمايم من القرآن اختلطت بالتمايم الأخرى واشتبه الأمر وانفتح باب الشرك بتعليق التمايم كلها ومعلوم أن سد الذرائع المفضية إلى الشرك والمعاصي من أعظم القواعد الشرعية، والله ولي التوفيق كتاب الدعوة - الفتاوى - للشيخ عبد العزيز بن باز، ج 2 ص 20، 21 .